مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ISSN : 2353-0472
المجلد2، العدد4، (جوان 2014) EISSN : 2600-6405

تصفية الاستعمار و أثر الثورة الجزائرية في المد التحرري العالمي

أ. كريم مقنوش
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954

ملخص بالفرنسية:
Le droit international contemporain reconnaît la lutte menée par les mouvements de libération nationale pour l'auto-détermination, car il reconnaît les peuples sous domination coloniale, la reconnaissance du droit à l'autodétermination, des historiens contemporainsRassemble que la dernière du siècle, qui commence dans la seconde moitié à nos jours, est l'une des périodes les plus importantes de l'histoire moderne, comme la décennie dans laquelle le monde a vu le haut de la libération de marée balayant, même souffert nommé à l'Assemblée générale des Nations Unies «décennie de décolonisation »,

L'expérience algérienne unique, faite par exemple imité par d'autres mouvements de libération, parce qu'ils ont fait leurs preuves pour être efficace dans le visage du colonialisme, donc on a pu violer l'équilibre français sur le continent africain, ainsi que le gouvernement français a été contraint de revoir sa politique dans toutes ses colonies en Afrique, laRévolution algérienne et les combattants étaient génie capable être transféré à la vague de libération de tous les pouvoirs coloniaux, après avoir sapé les piliers de l'impérialisme et brisé les rêves de la France gaulliste.
MeguenoucheKarim

الكلمات المفتاحية: الاستعمار- الأمم المتحدة- حركات التحرر- تصفية الاستعمار- الثورة الجزائرية- الكفاح التحرري.

مقدمة:

منذ أن وجدت الخليقة وجدت المشاكل، ولا يمكن أن يخلو عالما كبيرا أو صغيرا من المشكلات، وكان الاستعمار وما فرضه من همجية واستعباد، سببا في ظهور موجة من الحركات التحررية في العالم، إن ثورة العالم الثالث ليست سوى حلقة من حلقات الثورة العالمية الكبرى التي تستهدف تحقيق حياة أفضل لكل الشعوب.

يعترف القانون الدولي المعاصر بالكفاح الذي تقوده حركات التحرر الوطني من أجل تقرير المصير، إذ يقر للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، الإعتراف بحقها في تقرير المصير.

ويجمع المؤرخون المعاصرون بلا استثناء، على أن العقد الأخير من القرن الماضي هو العقد الذي يبدأ من النصف الثاني، ويمتد إلى يومنا هذا، يعتبر من أهم فترات التاريخ الحديث، بإعتباره العقد الذي شهد فيه العالم قمة المد التحرري الجارف، حتى حقت تسميته في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه " **عقد تصفية الإستعمار**"[1].

وعليه هل استطاعت الأمم المتحدة تجسيد قانون تصفية الاستعمار وفرضه على الدول المستعمرة؟

الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار:

بعد اشتداد موجة التحرر في العالم، صدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارا يحمل رقم 1514 في دورتها الخامسة عشر(15) المؤرخة في 14 ديسمبر1960 يمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وفي هذه الأثناء لعب الإتحاد السوفياتي بدعم من الدول الأفروأسيوية دورا هاما فيها، إستطاع بمبادرة منه أن يسجّل القضية ويقدم مشروعا يقضي بتصفية الإستعمار في كافة أشكاله وصوره، ومن جهة أخرى تم تقنين جملة من القواعد المنظمة لكيفيات إزالة الاستعمار، ففيه أعلنت الجمعية العامة ولأول مرة، وبشكل قاطع على ضرورة تسطير " **قانون تصفية الاستعمار**".

وبعد سنوات قليلة على دخوله حيز التنفيذ العملي كان له أثر في إحياء موجة التحرر لدى الشعوب التي مازالت تحت وطأة الإستعمار، الأمر الذي جعل الجمعية العامة تسارع في إعلان حق البلدان المستعمرة في الإستقلال[2].

خصص ميثاق الأمم المتحدة ثلاثة فصول (13.12.11) لتصفية الاستعمار وكيفيات ضبطها إلى جانب مواد أساسية متفرقة، والتي من بينها " تقرير المصير".

ISSN : 2353-0472
EISSN : 2600-6405

وبعد مداولات حثيثة تم الوصول إلى الصياغة النهائية للميثاق، ورد في المادة الأولى منها، الفقرة الثانية، النص على تقرير المصير كالتالي:" ...إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"[3].

مرت على الدورة السابقة سنة ولم ينفذ الإعلان الخاص بتقرير المصير، وبالتالي لوحظ نقص في تنفيذ عمليات إزالة الإستعمار، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تضارب المصالح بين الدول المستعمرة وعدم الرضوخ إلى الواقع، الأمرالذي جعل الجمعية العامة تتخذ إجراءات لتدارك الوضع، فأمرت بإنشاء جهاز يشرف على العملية.

أنشأ هذا الجهاز بالتوصية رقم 1654 في الدورة السادسة عشر(16) بتاريخ 27 نوفمبر1961، الذي يشرف على تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. يتألف هذا الجهاز من لجنة تسمى" لجنة تصفية الاستعمار". تتشكل من 17 عضوا[4] معينون من قبل رئيس الجمعية العامة، وعن مهامها حددت بمايلي:

- تحليل ودراسة حالة تطور الشعوب والأقاليم غير المستقلة.
- دراسة أساليب وطرق القوى المديرة في تحضير الأقاليم المدارة وشعوبها.
- التحقق من الجدية في تطبيق بنود إعلان(1514).
- تقديم تقارير عن أعمالها للجمعية العامة[5].

وتجدر الإشارة أن مهام لجنة تصفية الإستعمار قد وسعت بإقامة علاقات وثيقة مع الحركات التحررية في العالم والمنظمات الإقليمية، كما إعترفت بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة ضد ما يسمى بالتمييز العنصري كما كان الحال في جنوب إفريقيا. وحتى تبيّن الأمم المتحدة مدى نيتها الصادقة في هذه العملية، إتجهت بكل ثقلها السياسي إلى التأكيد على مشروعية حركات التحرر الوطني في كفاحها المسلح.

وبناءً على ذلك فإن الأمم المتحدة إعترفت بحجية مبدأ تقرير المصير، خاصة بعد إصدار قرارين من الجمعية العامة، الأول يحمل رقم 2627 (د.25) المؤرخ في 24 أكتوبر1970، والثاني رقم 2734 (د.25) المؤرخ في 16 دبسمبر1970. وعليه ألزمت الجمعية العامة جميع الدول بتطبيق مقاصد الميثاق ومبادئه منها مبدأ حق تقرير المصير[6].

لقد كان لهذا المبدأ أثر كبير في حصـول كثير من الشـعوب على اسـتقلالها، وقيام دول جديدة. إذ كان عدد الأعضـاء في منظمة هيئة الأمم المتحدة سـنة 1945 لم يتجاوز 51 دولة، ليرتفع إلى 157 دولة سنة 1982[7].

تعتبر الثورة الجزائرية عملية حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث، بحيث استطاعت توحيد الجزائريين بالرغم من اختلاف توجهاتهم السـياسـية والإيديولوجية ضـد هدف واحد وهو القضاء على الاستعمار الفرنسي وأشكاله.

لم تسـتطيع فرنسـا إخضـاع الجزائريين تحت علمها باسـتعمالها أرقى أسـاليب الحرب النفسـية مع تجهيز جيشـها بأحدث الأسـلحة ومختلف الوسـائل الأخرى من أسـلاك شـائكة وقنابل نابالم وغيرها كثير، كل هذا لم يثني من عزيمة مجاهدينا في الصمود في وجه أعتى قوة عرفها التاريخ.

عندما أحس الجنرال شـارل ديغول أن نهاية الإمبراطورية الفرنسـية بدأت تنهار في الجزائر، سارع إلى إعلان مبدأ حق تقرير المصير في خطابه المشهور إلى الشعب الفرنسي في 16 سبتمبر1959. قبلت الحكومة الفرنسية هذا المبدأ لا لتطبقه على الجزائر بل على أجزاء منها، تحاول مسـبقا أن تمزقها[8]، وهذا ما أدى إلى فشـل المفاوضـات الجزائرية الفرنسية في كل مراحلها، إلى أن جاء موعد الحسم في هذه القضية وإعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس1962 فالاستقلال في 5 جويلية1962.

مدى اقتداء حركات التحرر بالتجربة الجزائرية:

إن ثورة أول نوفمبر1954 هي البعث الجديد للجزائر بكل أبعادها ومفاهيمها، أصرت على ألا تدخل المعركة إلا بجبهة قوية وموحدة، واضـعة نصـب عينيها أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بها، وأن الحرية تؤخذ وتنتزع ولا تهدى أو تعطى.

إنطلاقا من هذا المفهوم هبت نخبة من أبناء الشـعب الجزائري معلنة بداية طريق الكفاح المسلح للقضاء النهائي على براثين الاستعمار، فالثورة الجزائرية لم تكن فقط تحديا للمستعمر، بل كانت صراعا من أجل البقاء ضد نظام دولي مبني على الاستغلال والاستبداد.

إن التجربة الجزائرية فريدة من نوعها جعلتها مثلا تقتدى بها حركات التحرر الوطني الأخرى، لأنها أثبتت نجاعتها في مواجهة الاسـتعمار، بحيث اسـتطاعت الثورة إخلال التوازن الاستعماري الفرنسي في القارة الإفريقية، حتى أن الحكومة الفرنسية إضطرت أن تراجع سياستها في كل مستعمراتها بإفريقيا.

ما هي العوامل التي أدت بالحركات التحريرية الأخرى إلى الإقتداء بالتجربة الجزائرية؟

1- في الميدان العسكري:

استعمل المجاهدون أسلوب حرب العصابات " Guerilla " كوسيلة للتصدي[9]، نظرا لعدم تكافؤ القوة العسكرية، وبحيث صعب على الفرنسيين القضاء على الثورة، بدأ هذا النوع من الحرب في المراحل الأولى من الثورة التحريرية، وكان الهدف منها إستنزاف قوة العدو وإلحاق الخسائر له.

2- في الميدان السياسي:

لم يقتصر عمل قادة الثورة على الجانب العسكري، بل إعتمدوا على المفهوم السياسي كعامل مكمل لنجاح هذه الثورة وذلك لتحقيق الإستقلال. وإنطلاقا منهم قاموا بتوعية الشعب الجزائري سياسيا، لأنه المعنى الأول بقضية إستقلاله[10]. هذه النقطة أكدها بيان أول نوفمبر، بحيث سطر الخطوط العريضة لبرنامجه السياسي تضمنها في الفقرة المتعلقة بوسائل الكفاح: " إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية.."[11].

3- في الميدان التنظيمي:

إن كسب الشعب سياسيا لا يكون فعّالا إلا إذا إقترن بتنظيم محكم، يشكل جميع الميادين العسكرية والمدنية، أي إيجاد هياكل ومؤسسات منظمة، فأي حركة وطنية لا بد لها من قواعد يخضع لها أفراده فيها وتنظم علاقات بينهم. وبإنعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، أعاد هيكلة الثورة وأرساها بمؤسسات أكثر فعالية ومن جملتها:

1- تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA) وهو أعلى جهاز للثورة.

2- إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ(CCE).

3- إنشاء لجان فرعية منها(لجنة الدعاية، الأخبار، السياسية، الإقتصادية، والنقابية..).

4- تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات عسكرية.

لقد أعجب كثير من الصحافيين بالثورة الجزائرية وتنظيمها المحكم مما أدى بالبعض منهم الإدلاء بآرائهم حولها، وهذه شهادة صحافي إيطالي من جريدة بريد

تريـاســت ليوم 3 نوفمبر1957 يقول: " إن جيش التحرير الوطني جيش حســن التكوين محكم التنظيم، كامل العدة، مطيع له إطارات عسكرية وسياسية ذات كفاءة نادرة"[12].

إن الكفاح الذي إعتمده الشــعب الجزائري في مقاومة الإســتعمار الفرنســي، كان أسلوبا مبدعا وجديدا في القارة الإفريقية، الشيء الذي أعطاه صبغة عالمية، وكان محل إعجاب وتأييد من طرف الدول المشــاركة في مؤتمر باندونغ ســنة 1955، وتبلور ذلك في اللائحة التي أصـدرها المشـاركون التي تنص على تأييد كفاح الشـعب الجزائري بمختلف الوسائل.

وكان لهذا الموقف صــدى كبيرا ودعما قويا لحركات التحرر الوطني الأخرى. ففي حديث أدلى به الزعيم الكاميروني" فيليكس مومي" لجريدة المجاهد بأن:" كفاح الشـعب الجزائري يســاعدنا كثيرا، ســياســيا وعســكريا بإضــعافه للإمبريالية الفرنســية حيث تتظافر جهودنا للقضاء عليها "[13].

وفي العريضـة التي بعثت بها رابطة الطلبة الإفريقيين لحكوماتهم في 13 أكتوبر1960 يطالبونها مزيدا من الدعم والتأييد لكفاح الشـعب الجزائري، سجلوا فيها بأن " البلدان الإفريقية لم تنال الإسـتقلال والسـيادة الدولية إلا بفضـل كفاح الشـعب الجزائري من أجل إستقلاله وإحباطه لكل المجهودات التي يقوم بها الجيش الفرنسي رغم المساعدات الضخمة التي تمده بها منظمة حلف شمال الأطلسي"[14].

أثر الثورة الجزائرية في المد التحرري العالمي:

استطاعت الثورة الجزائرية بعبقرية مجاهديها ومناضليها في جبهة وجيش التحرير الوطني أن تنقل موجة التحرر إلى كل الدول المستعمرة، بعد أن قوضت أركان الإمبريالية وحطمت أحلام فرنسا الديغولية.

كيف أثرت الثورة الجزائرية في تقويض أركان فرنسا الإستعمارية في العالم؟

1- تأثير الثورة على مستوى المغرب العربي:

كان لها الفضــل الكبير في تحرير عدة دول مغاربية منها تونس، المغرب، وليبيا من الاســتعمار، فبعد إمضــاء معاهدة جنيف حول الهند الصــينية ســنة 1954، ذهب " مانديس فرانس" إلى تونس لمنحها الإسـتقلال الداخلي، لكن الشـعب التونسـي لم يرض بهذه المســاومة، فتدعم كفاحه بقيام الثورة بالمغرب الأقصــى عام 1954 [15]، وجاءت أحداث وهجومات 20 أوت 1955 بالشـمال القسـنطيني التي عجلت باسـتقلال كل من

المغرب الأقصى في 02 مارس1956 وتونس في 20 مارس1956، وقبلهما جلاء القوات الفرنسية عن منطقة الفزان الليبية في 10 أوت 1955.

جاء في جريدة لوموند الفرنسية (Le Monde) بتاريخ 25 فيفري 1956 أن "الوضع في الجزائر يقلق الحكومة "، وهكذا " فلقد إستفادت البلدان الثلاثة الشقيقة من فاتح نوفمبر وإستفاد فاتح نوفمبر من إستفادتها منه، وكانت الفائدة للجميع، وإستقلت البلدان الشقيقة ووجدت الجزائر في كفاحها متنفسا فيها وسندا لديها.."[16].

2- **تأثير الثورة على المستوى العربي**:

لا ينكر أحد أن الثورة الجزائرية أصبحت تمثل تيارا تحرريا في العالم العربي، لهذا فقد قوبلت هذه الثورة بالإعجاب لدى الشعوب العربية، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، فإندفعت تقدم لها المساعدات المادية والمعنوية.

ففي اجتماعي 1-2 ديسمبر1954 للجنة السياسية لجامعة الدول العربية حظيت القضية الجزائرية بالتأييد، وبتاريخ 13 جوان1955 بعثت جامعة الدول العربية ببرقية تنديد إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لإيقاف أساليب القمع الفرنسية بالجزائر. وفي جلسة 3 نوفمبر1957 للجنة السياسية طلب مندوب الجزائر من اللجنة تخصيص ميزانية سنوية للجزائر تقررها الحكومات الأعضاء بالجامعة. تلقت الأمانة العامة من القاهرة مذكرات من عدة دول عربية بخصوص المساعدات المالية.

وفي 19 سبتمبر1958 لما أعلن في القاهرة تأسيس أول حكومة للثورة الجزائرية، نالت التأييد المطلق من مصر[17]، ثم تلتها بقيت الدول الأخرى.

وفي أحد أعداد جريدة المجاهد وبالبنط العريض نشرت " شعوب العالم تحتفل بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية " إذ ذكرت بجميع الدول المشاركة في مظاهرات التأييد للثورة الجزائرية والاحتجاج ضد همجية الاستعمار الفرنسي[18]، وفي سنة 1956 وقعت مظاهرات في سوريا، أجبرت الحكومة على عدم بيع القمح لفرنسا[19]، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أثر الثورة العميق في نفوس الدول العربية.

- **تأثير الثورة على المستوى الإفريقي**:

ذكرت صحيفة لوموند في أعدادها الأخيرة لسنة 1960: " إذا كانت القضية الجزائرية إلى تاريخ قريب لم تخرج عن محيطها الشمال الإفريقي أو نطاق المغرب العربي وفرنسا، فإنما اليوم أصبحت تظل سماء القارة الإفريقية وتتحكم في مستقبل أوروبا، بل هي أصبحت أكثر من ذلك "[20].

هذا التصـــريح دل دلالة قاطعة بأن الجزائر وما أحدثته من تغيير جذري في ذهنية فرنســا الإســتعمارية، قادرة على إحياء الضـمائر وهذا ما وقع في إفريقيا، بحيث ظهرت الإرادة الوطنية في بداية 1958 في كل الأقطار المستعمرة، وتزايد عدد الأحزاب المصممة على أن تطرح قضية الكفاح المسلح[21].

كيف لا تتصـدر الثورة الجزائرية طليعة الكفاح التحرري، وهي التي حطمت سـبع حكومات، وقوضـت أركان الجمهورية الفرنسـية الرابعة، وجعلت فرنسـا تعيش تمردات داخلية في ماي 1958، أفريل 1960، وجانفي 1961؟

زيادة على فضـل الثورة الجزائرية في تحرير الشـعوب الإفريقية، أنه في عام 1960 وفي يوم واحد أمضـى رئيس الوزراء الفرنسـي" ميشـال دوبري" على إسـتقلال إثني عشر(12) دولة إفريقية في الناحيتين الغربية والوسطى[22].

صـرّح الزعيم الكونغولي" باتريس لومومبا " قائلا: " لقد أدركت من خلال كفاح الشـعب الجزائري الذي يتواصـل ببطولة، أن المنطق الوحيد الذي يفهمه الإسـتعمار والإمبريالية هو منطق القوة والإيمان والثقة بالنفس وأنا أيضا بدأت أعدّ شعبي للكفاح المسلح "[23].

هذه التصـريحات عبرت بالفعل مدى تأثر الشـعوب الإفريقية بالثورة الجزائرية، وما حققته من إنتصـارات ضـد الإسـتعمار، مما جعل الكثير من الأفارقة الذين كانوا في الجيش الفرنسي يفرون ويلتحقون بصفوف جيش التحرير الوطني، وما قصة المجاهد " محمد منير بن محمد أوفين "[24] إلا دليل على ذلك.

الخاتمة:

إن الثورة الجزائرية وما حققته من انتصـارات في جميع المسـتويات لها وللشـعوب المكافحة، لم يتوقف نضـالها بل سـعت للمسـاهمة في تغييرالنظام الإقتصـادي الدولي كوسـيلة للخروج من التخلف ومن دائرة الإسـتعمار بكل أشـكاله في إطار حركة عدم الإنحياز ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

الهوامش والإحالات:

(1) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص 563.

(2) مسعودي حسين، إستراتيجية الأمم المتحدة في العلاقات الدولية، لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المعهد الوطني للتعليم العالي للعلوم القانونية والإدارية، تيزي وزو، 1987، ص 84-85.

(3) مسعودي، نفس المرجع، ص 88-89.

(4) تحمل هذه اللجنة عادة إسم لجنة الخمسة والعشرين (25) لما أضيف إليها عضوا آخرا سنة 1980.

(5) مسعودي، نفس المرجع، ص 105.

(6) عمر إسماعيل سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 154،155.

(7) بوسلطان محمد، بكاي حمان، القانون الدولي المعاصر وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 39.

(8) محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1965، ص389.

(9) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 383.

(10) بوسلطان محمد، المرجع السابق، ص154.

(11) النصوص الأساسية لجبهة التحرير المطني(1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص9.

(12) المجاهد، العدد 15، 1958/1/1، ص8.

(13) حوار أجرته جريدة المجاهد أثناء زيارته لمكتبها، أنظر، المجاهد، العدد 30، 1958/10/10، ص5.

(14) مجلة الجيش، الثورة الجزائرية إنطلاقة جديدة لحركة التحرر في العالم، جمال قنان، العدد 128، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، نوفمبر 1974، ص 13.

(15) الثورة الجزائرية وصـــداها في العالم، " مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر وإفريقيا "، يحي بوعزيز، الملتقى الدولي الجزائري، 24-25 نوفمبر 1984، ص 95.

(16) الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، مولود قاسم نايت بلقاسم، المجلد الأول، الجزء الثاني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 235.

(17) نبيل أحمد بلاسي، الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 191.

(18) المجاهد، العدد82، 1960/11/14، ص6،7.

(19) الجندي خليفة، حوار حول الثورة، ج 3، المركز الوطني للتوثيق والصـحافة والإعلام، 1986، ص 401.

(20) المجاهد، عدد خاص 81، 1960/11/1، ص5.

(21) فرانتز فانون، من أجل إفريقيا، ترجمة، محمد الميلي، ط2، الشـــركة الوطنية للنشـــر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 152.

(22) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 97.

(23) مجلة المجاهد، أثر الثورة الجزائرية في المد التحرري العالمي، عظيمي مليكة، اللســـان المركزي لحزب ج.ت.و، العدد 1403، 1987، ص 77.

(24) أنظر المجاهد، العدد 77، 1960/9/19، ص 8.